

تطوير كليات التربية

أحد زملائي القدامى ، اتجه به التخصص إلى مجال التربية ، فأصبح أستاذاً كبيراً فيها . كتب مقالاً في إحدى الجرائد الأسبوعية بعنوان (ارفعوا أيديكم عن كليات التربية) اعترض فيه سيادته على الاتجاه الذي يدعو إلى العودة للنظام الذي كان معمولاً به في الماضي ، وهو أن يتخصص الطلاب في مجالات متنوعة ، ثم بعد تخرجهم يحصلون على سنة دراسية تربوية قبل الانخراط في مهنة التدريس . وطبعاً النظام الحالي يقوم على أن يجمع الطالب ، المكرس للتدريس ، بين دراسة تخصصه ودراسة العلوم التربوية . وقد سبق أن نددت أنا شخصياً بذلك ، وقلت أن العلوم التربوية تطغى على علوم التخصص حتى أنها تصل أحياناً إلى 70% منها. وهذا يؤدي إلى تخريج معلم تربوي جداً ، لكنه في مادته ضعيف جداً ، لأنه لا يجد في حقيقته العلمية والثقافية سوى مواد تربوية (وهي مواد وسائل تدريس) ولما توجد لديه مواد متخصصة يستطيع أن يعلمها □ □ للتلاميذ ..

ولما شك أن المسألة معقدة . فكيف نطالب بإلغاء كليات التربية التي بلغ عددها الآن أكثر من عشرين كلية ، مكتظة بالطلاب ، ولها أساتذة وبها موظفون من أجل إصلاح حال المدرس الذي يتخرج منها ؟ لكننا في الوقت نفسه مضطرون للبحث عن خريج مؤهل للتعليم ، وقد أصبح عملة نادرة □. وأستطيع أن أؤكد أن أي مدرس متميز الآن لم تكنه أي كلية تربوية ، وإنما هو الذي كونه نفسه . والسبب في غاية البساطة . وهو كما أشرت يتمثل في غلبة مقررات التربية على مقررات التخصص

وفي إطار البحث عن حل لمشكلة أو معضلة كليات التربية ، ظهر مصطلحان جديداً هما النظام التكاملية (أي الجمع في سنوات الكلية بين مقررات التخصص ومقررات التربية) والنظام المتتابع (أي تأجيل مقررات التربية إلى سنة إضافية بعد الانتهاء من الدراسة المتخصصة) □ (وطبعاً أي شخص موجود في كليات التربية يحق له أن يدافع عن النظام التكاملية ، من أجل بقاء هذه الكليات . التي سبق أن اقترحت أنا شخصياً إلغاءها من أجل تخريج مدرس حقيقى مؤهل لهذه المهنة الأساسية في بناء المجتمع. لكننى أعود ، ولاعتبارات إنسانية خالصة ، فأقدم حلاً وسطاً ، وهو ضرورة تنقية مناهج كليات التربية من الحشو الذي تمتلئ به ، ومن التزويد المبالغ فيه لصالح المقررات التربوية □. وبذلك أطمئن السادة الأساتذة والموظفين في كليات التربية بأن (الفكرة الثالثة) التي أطرحها هنا تحافظ على مكتسباتهم ولما تمس أي حق من حقوقهم □. فقط عليهم أن يسرعوا بإحداث هذا التطوير المنشود □. والمواقع أن وزارة التعليم العالي جادة في تطوير هذه الكليات كمقدمة أساسية لتطوير التعليم الجامعي ، وأعلم أنها حصلت من البنك الدولي على دعم مالى لتحقيق هذا الهدف

كل ما أرجوه هو ألا يتمسك كل منا برأيه ويتصلب في الدفاع عنه . فالحق أحق أن يتبع . وعندما يظهر الحق في جانب حتى ولو كان من غيرنا فعلياً أن نسرع بالتمسك به . لكن السحابة التي ما زلت أخشى من وجودها فوق كليات التربية هي أن عدد التربويين فيها يفوق أعداد أصحاب التخصصات ، كما أن أصواتهم أعلى من غيرهم . والخشية من أنهم لن يتنازلوا عن مقرراتهم بالسهولة المطلوبة ، ولما برحابة الصدر ، التي تغلب مصلحة المجتمع على مصلحة الأفراد . والله ولى التوفيق.

تطوير كليات التربية

أحد زملائي المقدامى ، اتجه به التخصص إلى مجال التربية ، فأصبح أستاذاً كبيراً فيها . كتب مقالاً فى إحدى المجلات الأسبوعية بعنوان (ارفعوا أيديكم عن كليات التربية) اعترض فيه سيادته على الاتجاه الذى يدعو إلى العودة للنظام الذى كان معمولاً به فى الماضى ، وهو أن يتخصص الطلاب فى مجالات متنوعة ، ثم بعد تخرجهم يحصلون على سنة دراسية تربوية قبل المانخرط فى مهنة التدريس . وطبعاً النظام الحالى يقوم على أن يجمع الطالب ، المكرس للتدريس ، بين دراسة تخصصه ودراسة العلوم التربوية . وقد سبق أن نددت أنا شخصياً بذلك ، وقلت أن العلوم التربوية تطغى على علوم التخصص حتى أنها تصل أحياناً إلى 70% منها. وهذا يؤدي إلى تخريج معلم تربوى جداً ، لكنه فى مادته ضعيف جداً ، لأنه لا يجد فى حقيقته العلمية والثقافية سوى مواد تربوية (وهى مواد وسائل تدريس) ولا توجد لديه مواد متخصصة يستطيع أن يعلمها □ □ للتلاميذ ..

ولما شك أن المسألة معقدة . فكيف نطالب بإلغاء كليات التربية التى بلغ عددها الآن أكثر من عشرين كلية ، مكتظة بالطلاب ، ولها أساتذة وبها موظفون من أجل إصلاح حال المدرس الذى يتخرج منها ؟ لكننا فى الوقت نفسه مضطرون للبحث عن خريج مؤهل للتعليم ، وقد أصبح عملة نادرة □. وأستطيع أن أؤكد أن أى مدرس متميز الآن لم تكنه أى كلية تربوية ، وإنما هو الذى كونه نفسه . والسبب فى غاية البساطة . وهو كما أشرت يتمثل فى غلبة مقررات التربية على مقررات التخصص

وفى إطار البحث عن حل لمشكلة أو معضلة كليات التربية ، ظهر مصطلحان جديداً هما النظام التكاملى (أى الجمع فى سنوات الكلية بين مقررات التخصص ومقررات التربية) والنظام المتتابعى (أى تأجيل مقررات التربية إلى سنة إضافية بعد الانتهاء من الدراسة المتخصصة) □ (وطبعاً أى شخص موجود فى كليات التربية يحق له أن يدافع عن النظام التكاملى ، من أجل بقاء هذه الكليات . التى سبق أن اقترحت أنا شخصياً إلغاءها من أجل تخريج مدرس حقيقى مؤهل لهذه المهنة الأساسية فى بناء المجتمع. لكننى أعود ، ولاعتبارات إنسانية خالصة ، فأقدم حلاً وسطاً ، وهو ضرورة تنقية مناهج كليات التربية من الحشو الذى تمتلئ به ، ومن التزويد المبالغ فيه لصالح المقررات التربوية □. وبذلك أطمئن السادة الأساتذة والموظفين فى كليات التربية بأن (الفكرة الثالثة) التى أطرحها هنا تحافظ على مكتسباتهم ولما تمس أى حق من حقوقهم □. فقط عليهم أن يسرعوا بإحداث هذا التطوير المنشود □. والواقع أن وزارة التعليم العالى جادة فى تطوير هذه الكليات كمقدمة أساسية لتطوير التعليم الجامعى ، وأعلم أنها حصلت من البنك الدولى على دعم مالى لتحقيق هذا الهدف

كل ما أرجوه هو ألا يتمسك كل منا برأيه ويتصلب فى الدفاع عنه . فالحق أحق أن يتبع . وعندما يظهر الحق فى جانب حتى ولو كان من غيرنا فعلياً أن نسرع بالتمسك به . لكن السحابة التى ما زلت أخشى من وجودها فوق كليات التربية هى أن عدد التربويين فيها يفوق أعداد أصحاب التخصصات ، كما أن أصواتهم أعلى من غيرهم . والخشية من أنهم لن يتنازلوا عن مقرراتهم بالسهولة المطلوبة ، ولما برحابة الصدر ، التى تغلب مصلحة المجتمع على مصلحة الأفراد . والله ولى التوفيق .